مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العراق في الاستراتيجية التركية
اسم الكاتب: د. حيدر علي حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7084
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق في الاستراتيجية التركية

د. حيدر علي حسين (*)
hyder_irq@yahoo.com

ملخص :

يعبر التوجه الاستراتيجي التركي تجاه العراق عن الاستجابة لتحديات الموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بها كمصدر تهديد لامنها القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي .

وبالاستناد الى ذلك حددت تركيا عناصر استراتيجيتها تجاه العراق بتحقيق اهداف مركزية يقع في مقدمتها الامن الجيوسياسي، وضمان الأمن الاقتصادي. حيث تنطلق هذه الاهداف من ادراك تركيا لحجم الاختلال الذي نتج عن تغيير مكانة العراق في المعادلة الاقليمية بعد عام ٢٠٠٣. وما ترتب على ذلك من تغيير في هيكلية التوازنات الاستراتيجية ومسار التحالفات التي كانت قائمة. لذا فقد تحددت توجهات الاستراتيجية التركية في اتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها. وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، الى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والابعاد .

والحقيقة أن التحرك التركي تجاه العراق قد اخذ اشكالا متعددة منها المرن والثابت وهذا التحرك في الاساس ليس طارئا ولا هو مجرد رد فعل لضغوط معينة، ولكنه منهج سياسي مدروس ينطلق من رؤية إستراتيجية واضحة المعالم وواسعة الأفق، استهدفت بالأساس الافادة من الوضع الجديد في

(*) **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.**

العراق والمشاركة في صياغة وترتيب الاوضاع فيه انطلاقا من مكانتها الاقليمية وتاثيرها السياسي وفاعلية استراتيجيتها التي تقوم على محاكات الوقائع وتوظيف التغييرات لصالح اهدافها العليا.

ولا تقتصر اهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا مركبا تمتزج فيه عوامل عديدة حكمت بقد محدد نوعية التحرك التركي ازاء العراق ، بل ان هذه الدراسة تمهد لدراسة ملامح البعد المستقبلي دراك تركيا لاحد اهم امتدادات عمقها الاستراتيجي متمثلا بالعراق في مرحلة تمر فيها منطقة الشرق الاوسط بحالة من عدم الاستقرار وتحولات كبيرة من شانها ان تسهم في اعادة صياغة البيئة الاقليمية وشكل العلاقات بين اطرافها

المقدمة

تدرك تركيا بأن مسار الاحداث في العراق له تأثير كبير على امنها القومي ومصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها الاقليمية ، لذا فهي تسعى ان تكون طرفا فاعلا في الساحة العراقية من خلال ما تمتلكه من مقومات التأثير في معادلته الداخلية وطبيعة توجهات نظامه السياسي.

وتدرك تركيا ايضا ان تنحية العراق عن معادلة التوازن الاقليمي اثر احتلاله عام ٢٠٠٣ قد مسّ بالتوازنات التي كانت مؤاتية لتحركها الاستراتيجي، حيث ادى هذا الحدث الى تدمير احدى اقوى الدول المركزية في المنطقة، مما شكّل قلقا من احتمال محاولة ضرب مرتكزات الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا.

وتعتبر الرؤية الاستراتيجية التركية عن اهتمامها بالعراق من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي التركي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي، وهو مايتطلب منها مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا جزءا من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي.لذا فان التوجه التركي نحو المشاركة الفاعلة في ترتيب اوضاع العراق والمنطقة وصياغتها ورسم تصوراتها المستقبلية ليس بالأمر المستجد ولكن الجديد هو المدى الذي اندفعت به تركيانحو الانغماس في الشان العراقي والذي لم يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل قد تعداه إلى الجوانب الأمنية أيضاً، لاسيما وأن تركيا تحتل موقعا استراتيجياً حساساً في بيئة اقليمية مضطربة .

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من كونه يعالج موضوعا تتداخل فيه عوامل التاريخ والجيوبولتكس والاقتصاد وعوامل اخرى حكمت طبيعة الرؤية الاستراتيجية التركية للعراق، فضلاً عن ان موضوع البحث يتناول الابعاد المستقبلية للادراك التركي لاحد اهم اطراف عمق تركيا الاستراتيجي، في مرحلة تشهد فيها المنطقة وعموم الشرق الاوسط اضطرابا وفوضى وتحولات كبيرة من شانها ان تسهم في اعادة صياغة البيئة الاقليمية وشكل العلاقات بين اطرافها

اشكالية البحث : تكمن اشكالية البحث في الكيفية التي تمارس فيها تركيا لسلوكها الاستراتيجي ازاء احد اهم دول جوارها في المنطقة (العراق) والذي تسبب الوضع المرتبك فيه الناتج عن تزاحم سياسات القوى الاقليمية للاستحواذ على قدر من المصالح والتاثير في الخريطة الجيوستراتيجية الناشئه فيه بحالة من الارباك والانفلات الاقليمي والصراعات ذات الاشكال المتعددة بالقدر الذي اصبحت تركيا فيه مجالا لتداعيات الاحداث الجارية فيه مما تطلب دورا مؤثرا في المناخ التصارعي داخل بيئة العراق الداخلية على النفوذ والهيمنة والتي تمثل في جزء كبير منها مصالح استراتيجية لتركيا.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهجية مركبة تقوم على توظيف المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمزج بينهما لمواكبة الدراسات ذات البعد الاستراتيجي. فالاولوية ستكون لوصف طبيعة الرؤية الاستراتيجية التركية للعراق ومكانة العراق في الاستراتيجية التركية ومن ثم نحلل ابعاد هذه الاستراتيجية .

فرضية الدراسة : تستند الدراسة الفرضية اساسية مفادها، ان العراق يحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية التركية وذلك نتيجة لمعطيات البيئة الاقليمية المتشعبة امنيا وسياسيا واقتصاديا وتشابك المصالح والتحديات، ونتيجة لاهمية دور العراق في المنطقة والتداعيات التي افرزتها اوضاعه المضطربة والتنافس الاقليمي الذي اخذ مديات متعددة الى جانب تأثير الوضع في العراق على الامن القومي التركي بكل ابعاده، صاغت تركيا استراتيجية شاملة للتعامل مع الملف العراقي من خلال توظيف القدرات التي تمتلكها من المكانة والتاثير والنفوذ الى ان تكون فاعلا ومؤثرا وطرفا مشاركا في صياغة الترتيبات الجديدة في العراق احد اهم دوائر العمق الاستراتيجي التركي .

هيكلية الدراسة : انقسمت الدراسة الى اربعة محاور تناولت الموضوع عبر طرح مفرداته بالترابط مع بعضها البعض، لتكون رؤية متكاملة من خلال التقسيم على الشكل الاتي، (المحور الاول) تناول توجهات الاستراتيجية التركية، اما (المحور الثاني) فقد سلط الضوء على مكانة العراق في استراتيجية العمق التركية اما (المحور الثالث) فقد تناول بالدراسة موضوع دائرة التحرك الاستراتيجي التركي تجاه العراق في حين ناقش (المحور الرابع) استراتيجية تركيا ازاء العراق من حيث الواقع والافاق المستقبيلة.

حدود الدراسة : ان تناول هذا الموضوع بصيغته الاستراتيجية يركز على معطيات المرحلة المعاصرة التي تقع ضمن نطاق زمني يتحدد من مرحلة التغيير في العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣وتغيير النظام فيه، حيث وجدت تركيا نفسها خارج المعادلة العراقية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي ام العسكري، لكن تحول مسار الاحداث وتشابك معطيات الصراع واتساع دوائر النفوذ الاقليمية فيه بدأت تركيا بالتحرك الهادئ والدخول الى الساحة العراقية لتحقيق مصالحها الحيوية .

المحور الاول : توجهات الاستراتيجية التركية :

تدرك تركيا اهمية مكانتها الدولية والاقليمية بانها ليست دولة طرف بل دولة مركز، لذا فانها قادرة على التاثير بالدول والاقاليم المحيطة بها. وتتحرك تركيا من مقدرتها على التعامل مع الدول العربية والإسلامية من خلال انماط وأساليب متنوعة دون المساس بارتباطاتها ومصالحها العليا مع الدول الغربية.

وتتوافر الفاعلية للسياسة التركية عبر التزامها بانتهاج أسلوب براغماتي يتسم بقدر كبير من المرونةوتعدد الخيارات من خلال إقامة علاقات إيجابية وتعاونية بالقدر الذي تستطيع أن تجد لها مكانا مميزا في السياسات العربية عموما، بغض النظر عن فلسفات الحكم السائدة فيها ما دامت تعمل ضمن الإطار المقبول إقليميا ودوليا[١].

وفي هذا الإطار، يمثل توجه تركيا نحو المنطقة العربية بتكيف جديد تواصلا مع ما كان من علاقات سابقة بما يضمن استمرارية تعزيز المصالح الوطنية العليا لا سيما وأن علاقاتها مع الدول العربية تمثل

[١] **أحمد داود أوغلو،سياسة تركيا في الشرق الاوسط والعلاقات التركية – المصرية، جريدة النهار، بيروت، ٢٠١٠/٦/٢٥,٢٦**

خيارا اقتصاديا وتجاريا وتدخل ضمن نطاق التأثير المتبادل مع تركيا والذي يتسم بمزايا إيجابية منها: القرب الجغرافي، وموارد الطاقة، والأسواق الاستهلاكية[1].

ولا يغيب عن الذهنية الاستراتيجية التركية دوام الحاجة إلى وجود صيغة من التوازن الصحيح بين المصالح والدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط في صياغة خياراتها إزاء أية قضية من القضايا الإقليمية. وتتراوح هذه الخيارات بين دور المراقبة الذي اعتمدته إبان حرب الخليج الأولى، ودورالتورط الكامل الذي قامت به في أعمالها العسكرية في شمال العراق لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وكذلك دورها في التطورات المتعلقة بمستقبل الدولة العراقية ومخاوفها إزاء جنوح أكرادها نحو إقامة دولة خاصة بهم. فضلاً عن دورها الواضح في الازمة السورية وموقفها الداعم لاسقاط النظام. كما وتتراوح الخيارات المتوسطة بين دور الوسيط المحدّدكما في عملية ومفاوضات التسوية فيما يخص القضية الفلسطينية، وعدم الاستثناء من السياسات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بالترتيبات الشرق أوسطية الجاري تصميمها تحت مسميات مختلفة بمفاهيمها الاقتصادية والأمنية كنظام إقليمي فرعي عن النظام الدولي[2].

وينطلق صناع القرار الأتراك من ما تملكه بلادهم من إمكانيات وخصائص ذاتية وموضوعية فريدة، سواء من حيث موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية – الحضارية، وروابطها الخاصة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلاقاتها مع إسرائيل والثروة المائية التي تتوافر عليها، وعلاقاتها الاقتصادية والتاريخية – الثقافية مع الدول العربية، الى جانب استثمار امتدادها السياسي والاقتصادي مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى[3].

وفي الإطار ذاته، يؤكد المسؤولون الأتراك قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية على أن تشكل أنموذجا ملائما يمكن لدول الشرق الأوسط الافادة منه

[1] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة ، جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، مراجعة بشير نافع وبرهان كوغلو ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٤٣٢ وما بعدها

[2] قراءة في الرؤية التركية للشرق الاوسط:؛hpp://almoslim.net/node/85420K ugn hgvh ugnf'

[3] المصدر السابق.

في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، باعتبار أن العقبة الأساسية، من وجهة نظر تركيا، والتي تحول دون تطور ما يلزم من تسامح وتفاهم واعتدال لتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط تنبع من أزمة الديمقراطية وانتشار التعصب والتطرف في العديد من دول المنطقة، وبالتالي يمكن لتركيا أن تكون أنموذجا للمساعدة في اجتياز هذه العقبة. بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة بعدها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موغلة في القدم، وهي المفاهيم التي تطرحها تركيا من خلال الدعوة لتشكيل منظومة شاملة ذات محاور أمنية وسياسية واقتصادية بين دول المنطقة في إطار اتحاد جماعي، وهو ما يتأتى بضرورة التغيير الداخلي. وتعد تركيا معنية بالبحث عن مكان دولي له انعكاسات إقليمية، سواء انعكس ذلك على المشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد احتلال العراق ضمن مسار التسوية السلمية أو المشاركة المشروطة في مبادرات التعاون الإقليمي المقترحة، أوفي معالجة ملفي المياه والأكراد، كما تعد معنية بالتطورات الدولية من حيث إقامة الكتل الاقتصادية ذات الوزن في التجارة[1].

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية، لاسيما منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، تحولات عدة في الاتجاهات والتحركات، لعل الابرز منها التوجه نحو تعدد العلاقات وعدم اقتصارها على محور محدد او ضمن اطار واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز مؤثر في السياسة الدولية والاقليمية ، فمع قربها من بؤر التوتر الاقليمية المحيطة استندت سياستها الخارجية الى حسابات محددة تضمن مصالحها وتصون امنها القومي وان تكون الطرف في معادلة التوتر الاقليمية ، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع[2].

---

[1] عبدالله تركماني، محددات السياسة الخارجية التركية – مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
http://www.mokarabat.com/s7334.htm

[2] تركيا والعرب والرهانات الاستراتيجية اعمال المؤتمر المشترك لمنتدى الجاحظ – من أجل تنوير عربي إسلامي (تونس) ومركز العادل للدراسات الاستراتيجية والتخطيط ٨ – ١٠ تشرينثاني ٢٠٠٦ . كذلك محمد نور الدين: دوائرتركياالثلاث، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق العدد ١٩٩٢/١١،ص٧٥. كذلك عبد الله تركماني ، محددات السياسة الخارجية التركية مصدر سابق.

ومن خلال تحليل السياسية التركية نحو الشرق الاوسط يمكن القول ان الرؤية التركية لوضع المنطقة في المدى المتوسط يمكن ان تتلخص في مفهومين أساسيين: الاول –ايجاد حزام امني بين الدول الاقليمية يقوم على مفهوم تحقيق السلام . والثاني – تبني القيم العالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. في الوقت ذاته فهمت تركيا مبكرا ان اي انهيار في نظام الشرق الأوسط القائم من شأنه ان يخلق فجوة استراتيجيةكبيرة ، تسمح بتدخل قوى واطراف محلية وأجنبية عديدة، ويمنحها هامشا أكبر للحركة المستقلة، ويدفعها إلى التطلع إلى سياسات بديلة، والبحث عن استقطابات لم يكن من الممكن تصورها من قبل.

ويمكن القول ان العراق يمثل المركز الذي تنطبق المزايا الاستراتيجية التي يصبو اليها صانع القرار السياسي الخارجي التركي ، حيث يمثل مناخا مناسبا للتمدد المحسوب في العمق الاستراتيجي برغم كل الاضطرابات والتحديات التي تواجه هذا البلد. فقد مثل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ابرز الفرص التاريخية لتركيا لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية عبر تفعيل وتنشيط التحرك الاقليمي وعلى كافة الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية .

ومن خلال متابعة طبيعة الاستراتيجية التركية حيال العراق وتحليلها، ينبغي الاشارة في هذا الجزء من الدراسة الى ان التوجه الذي تتبناه تركيا يحتم عليها الانطلاق من معرفة حجم الاختلال الذي نتج عن تغير مكانة العراق ضمن معادلة التوازن الاقليمي الاستراتيجي، وتبلور ملامح خريطة جديدة للتوازنات الاقليمية ارتكزت على ثلاث قوى رئيسة في المنطقة هي تركيا وايران واسرائيل فضلاً عن مجال واسع امام تركيا لحرية الحركة والفعل السياسي ضمن نطاقها الاقليمي وبخاصة العراق، فضلاً عن تصاعد حدة التنافس بينها وبين ايران على المصالح الحيوية والمشتركة بين الدولتين في المنطقة ولاسيما في العراق الى جانب ادراك حجم التحديات والمخاطر الامنية المشتركة والمتمثلة بالتهديدات الانفصالية لاسيما حصول الاكراد في شمال العراق على وضع شبه مستقل .

وتجدر الاشارة الى عمق الروابط والعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا في اطار التحالف الاستراتيجي بينهما فضلاً عن مكانة تركيا ضمن حلف الناتو. الى جانب ترابط المصالح بين الطرفين في الشرق الاوسط والتقارب الاستراتيجي حول العديد من قضايا المنطقة ، لاسيما ما يتعلق بالعراق. حيث تمثل الحاجة الامريكية للدور التركي للمشاركة في ادارة اوضاع المنطقة وفي

مقدمتها الوضع في العراق فرصة مهمة لتركيا من اجل تثبيت اقدامها وضمان مصالحها الاقليمية في العراق تحديدا، وبالتالي امتلاك بعض ادوات التاثير في السياسة الامريكية من اجل ان تثبت اهميتها وقدرتها على ادارة قضايا اقليمية مهمة.

وبالاستناد الى هذه المعطيات فأن التوجه السياسي التركي على المستوى الاقليمي ومن ضمنه العراق تركز في العمل على تصفير المشكلات وتغيير صورة تركيا لدى الجوار ومنهم العراق كبلد يسير نحو تحديد علاقاته الاقليمية والدولية مما يفسح مجال للمناورة السياسية تجاه الدول الاخرى ولاسيما العراق الذي يعد من اهم دوائر التحرك السياسي والاستراتيجي التركي، وامتلاك قدرات التاثير في الاقاليم المجاورة. وهنا يمثل العراق احد اهم هذه الاقاليم الذي تحدده استراتيجية التحرك الخارجي التركي على انه محور التفاعلات الانية والمستقبلية التي تتركز فيه مصالح تركيا العليا لذا فان التحرك الاستراتيجي التركي ينطلق من مبدا تعدد الابعاد وعدم التركيز على بعد واحد.

وفيما يخص العراق فقد برزت السياسة التركية فيه متعددة الاوجه والاهداف من خلال قنوات اتصالها ومسار حركتها الذي شمل كل القوى والاطراف السياسية[1].

وبالمحصلة يمكن القول ان توجهات السياسة الخارجية التركية تركزت على تغيير نمط التحرك صوب الاطراف الاقليمية ، عبر تبني خيار الدخول في تفاعلات جديدة بصيغة مختلفة قوامها (الابتعاد عن التوترات والتحرك المحسوب والحذر) بغية حل الخلافات ومن ثم التوجه برؤية استراتيجية تضمن تحقيق الاهداف وتصون المصالح العاليا. ويتضح أن تركيا تحاول أن تحافظ على علاقتها بدول الجوار بشكل دائم، لأنها تعد جزءاً من سياستها الشرق أوسطية، فضلاً عن ذلك فهو تطبيق لسياستها وإستراتيجيتها الجديدة، وما يؤكد ذلك اتفاقيات التعاون الإستراتيجي التي أبرمتها الحكومة التركية مع العراق وتعد من أولى أولويات الإستراتيجية الجديدة لتركيا هي المسألة العراقية،

[1] ينظر عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣ (من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية ام ايران الفارسية) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ،/ ٢٠١٤ ، ص ١٢٧-١٢٨-١٢٩

لما يمثله العراق من بعد جيو سياسي وجيو استراتيجي وجيو ثقافي لتركيا، فضلاً عن العمق الديموغرافي بين البلدين(*).

المحور الثاني : العراق ونظرية العمق الاستراتيجي التركية

تعد تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة هائلة من الخيارات الاستراتيجية بسبب امتداد مجالها الحيوي في العديد من الأقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلا في العديد من النظم الإقليمية، ولا ينافسها بالمنطقة في هذه الخاصية غير إيران، التي تتشارك مع دول كثيرة في الجوار الذي يفرض عليها أن تكون عضوا في أكثر من نظام إقليمي[1] وأن تتفاع داخل كهذه الاقاليم الأمر الذي يزيد من تعقيد وضع خريطة مستقرة للتفاعلات الاقليمية، وبالتاكيد فان العراق يمثل محورا استراتيجيا مهما في المنطقة التي تمارس فيها تركيا تاثيرها السياسي.

وتستند استراتيجية تركيا الى صياغات جديدة تجاه دول الجوار ومنها (العراق محور الدراسة) وهي تطبيق لمبدا او نظرية العمق الاستراتيجى والسياسة متعددة الابعاد، ويقوم هذا التوجه الاستراتيجي على اساس (قيام تركيا بتطور علاقاتها الخارجية مع عدد اوسع من الدوائرلاسيما تلك التى تربطها بتركيا روابط جيوبولوتيكية وثقافية وتاريخية) وبالتاكيد فان العراق يحتل حيزا كبيرا ضمن هذه الاستراتيجية نظرا لاعتبارات المكانة والتأثير والنفوذ[2].

وهنا تتحرك الاستراتيجية التركية من عناصر البقاء والديمومة والإدراك التاريخي والجغرافي وهما معطيان ثابتان لدى الدولة والمجتمع ويمثلان مركزالكل مقاربة إستراتيجية.وهذا يعني ان الرؤية الإستراتيجية الشاملة تقوم على المزج بين تحليل كل من العمق التاريخي القادر على إقامة الارتباط

(*) تسعى تركيا في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة لصياغة سياسة خارجية جديدة تأخذ في الحسبان العمق التاريخي والجغرافي والثقافي للبلاد والمجتمع. للمزيد ينظر احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، مصدر سابق ، صفحات متفرقة وهنا فإن العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تُشكل أرضية العمق الاستراتيجي لدولة ما تكتسب أهميتها في تشكيل هذه الرؤية.وهنا فان العراق اصبح نقطة ارتكاز ضمن اطار التحرك الاستراتيجي التركي من منطلق تطابق الابعاد والعناصر السابقة الذكر مع الرؤية التركية اليه.

[1] عبدالله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، مقوماته وابعاده ومظاهره وحدوده ،قراءة ، الهادي غيلوفي ، المستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٨٤، شباط ٢٠١١، ص ١٥٨-١٥٩

[2] اسلام شوقى السيد،السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الاقليمى العربي بعداحتلال العراق ٢٠٠٣، http://www.democraticac.com/en/2009-10-18-12-22-02/9222003

بين الماضي – الحاضر – المستقبل، وبين تحليل العمق الجغرافي القادرٌ على إقامة تواصلية سليمة بين المقاييس الداخلية – والإقليمية – والدولية وكذلك الظهور بموقف الحيادية العقلانية والدقة والاستمرار في ادامة المواقف[1].

ويمكن توصيف فلسفة التحرك الاستراتيجي التركي ازاء العراق كامتداد لفهم صانع القرار التركي ان مستقبل تركيا فى اسيا والشرق الاوسط وليس في اوروبا، وهذا ما تبناه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في ٢٠٠٢ . كذلك ادراك تركيا لمكانتها الاقليمية،وبحثها عن الدورالمناسب لتفعيل وضعها الجيو استراتيجي ضمن انساق فاعلة تكسبها الدور المؤثر فى السياسة العالمية بشكل عام والسياسات الاقليمية المحيطة بشكل خاص .

ان الاهتمام التركيب الوضع العراقي، بعد عام ٢٠٠٣ تركز حول تطوير النظام والعملية السياسية والجانب الامني، اذ وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد لايتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، لذا فأن تركيا وضعت تصورا استراتيجيا للعراق يقوم على اساس اخراجه من دائرة المشكلات التي تحيط بها، وعلى هذا الاساس تحددت توجهات الاستراتيجية التركية في هذا الصدد في اتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها. وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، الى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والابعاد من خلال تطوير الاسلوب الدبلوماسي للتاثير فيه[2].

وتحدد نظرية العمق الاستراتيجي التركية والعراق انموذجا لها مرتكزات اساسية للتحرك تنطلق من محددات سياسية واقتصادية وامنيةوجيواستراتيجيةمثلت مجتمعة بيئة التفاعل التركي مع المتغير العراقي، وتدرك تركيا جيدا اهميتها في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ،اذ تعمل تركيا على توظيف حاجة الولايات المتحدة لها في عملية اعادة ترتيب الاوضاع في العراق والمنطقة وصياغتها، لذا فان صانع القرار التركي سعى الى ايجاد حالة من التوازن بين مصالح بلاده العليا

[1] فيليب روبنس تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ط٣، ١٩٩٣،ص٨٥

[2] إفتكار البنداري"العمق الاستراتيجي".. رحلة في عقل أوغلو،
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/126967-q--q-----2-2.html

في العراق والمتمثلة بالامن والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية بعدها حليفا لها في المنطقة. وبرزت هذه السياسة من حيث التطبيق على شكل سعي تركيا نحو الحد ومعالجة تداعيات سقوط النظام في العراق ودرء تاثيرات الفوضى على امنها القومي وتحجيم الطموحات الكردية والحيلولة دون امتدادها نحو مزيد من التوجه الانفصالي ومنع تفجر الاوضاع في مدينة كركوك التي تنظر اليها تركيا بأنها رئة تنفس اقتصادي لغناها بالثروة النفطية[١].

ويمكن تحديد بيئة التحرك الاستراتيجي التركي ازاء العراق من خلال التوجه نحو التحرك بمرونة اكثر تجاه الوضع العراقي وتاكيد مكانتها الاقليمية ودورها في الشان العراقي كلاعب قوى يمتلك مقومات التأثير في المشهد العراقي الى جانب التوجه نحو موازنة امتداد الطموح الايراني الاقليمي وهو توجه متناغم مع التوجه الامريكي القائم على ضرورة وجود قوى موازنة فى المنطقة لصد الطموح الايراني، الذي لم يكن افضل من تركيا للقيام بهذا الدور انطلاقا من مصالحها الجيوسياسية المتقاطعة في الوقت نفسه مع مصالح عربية ودولية في العراق والخليج ولبنان وسوريا وتمكين تركيا تاليا من احتلال مساحة جيوسياسية واسعة للمشاركة في ملء الفراغ الناجم عن الفوضى والاضطراب التي يمر بها العراق[٢].

وتجدر الاشارة الى ان تركيا لم تكن في المرحلة الأولى من الصراع الجاري في العراق اي بعد تغيير النظام فيه عام ٢٠٠٣ معنية إلا بقدر تعلق الأمر بملفات الأمن القومي التركي المباشرة (كركوك وطموحات الاكراد) ، لكن بعد تغيير أولويات الولايات المتحدة في العراق وعزمها على تقليص التكاليف البشرية والمادية الباهظة، لوجودها فيه وقرار تخفيض الوجود العسكري ومن ثم الانسحاب من العراق، ادركت تركيا ان الإدارة الأمريكية في الوقت الذي لن تتخلى فيه عن مصالحها النفطية والإستراتيجية في العراق إلا إنها ستلجأ إلى اشراك حلفاء اقليميين وفي مقدمتهم تركيا في إدارة ملف العراق عبر اليات جديدة لذا كان التوجه الامريكي نحو تركيا لادخالها على

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] غازي دحمان ، تركيا امبريالية ناعمة بلبوس عثماني ، جيو إستراتيجية الحراك التركي، تحليلات مركز الجزيرة للدراسات
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/11/29/%D8%AA

خط الترتيبات الجارية بملف العراق لوضع صياغات محلية وإقليمية لضمان عدم النزوع نحو الفوضى.

وتميل الاستراتيجية التركية بالاستناد الى حسابات المكانة والربح والخسارة والمصالح والتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية نحو التصرف طبقا لمقتضيات الاوضاع والمعطيات على الارض ففي الوقت الذي كانت تعتبر فيه مشروع الفيدرالية في العراق على سبيل المثال تهديدا مباشرا لأمنها القومي، تشجع اليوم على بقاء وديمومة واستمرار العملية السياسية القائمة أصلا على مبدأ المحاصصة والتوافقات بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي. وذلك في محاولة منها لمد الجسور وإقناع هذه المكونات بأنها تقف بمسافة متساوية من الجميع الأمر الذي يمهد لها لاحقا أرضية مقبولة للتحرك بانسيابية في تضاريس الخارطة السياسية العراقية المعقدة[1].

وفي ظل هذه المعطيات ينبغي القول ان توجهات الاستراتيجية التركية ازاء العراق تقتضي الحفاظ على العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية تحافظ على الاوضاع القائمة وبخاصة في شمال العراق والحيلولة دون اكتمال مقومات ظهور دولة كردية مستقلة. اذ تسعى الاستراتيجية التركية الى ضمان وحدة الدولة العراقية وتماسكها، وأن لا يتحول الى دولة غارقه في الصراع والفوضى بشكل يهدد الامن القومي التركي من خلال التداعيات التي يمكن ان تترتب اثر استقلال الاكراد وان لا تدخل كركوك تحت هيمنة الاكراد وتصبح جزءا من الاقليم الشمالي خشية أن تتحول ذات يوم بنفطها إلى مصدر دخل للدولة الكردية المستقبلية .

وكجزء من استراتيجيتها الإقليمية الجديدة، التي يعد العراق احد اركانها الرئيسة تريد تركيا أن تظهر أنها الدولة الوحيدة التي تستطيع إقامة علاقات مع كل الأطراف الفاعلة في العراق من الاطراف المحلية والدولية والاقليمية وغيرها.ولعل السيناريو الاقرب للدور التركي في العراق يتمثل بالارتكاز الى عنصرين حاسمين:

الأول، إقامة علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية وجميع مكونات الشعب العراقي بمختلف اطيافه ودعم قيام حكومة مركزية قوية بحيث تصبح قادرة من خلالها على صد الطموحات الكردية

[1] **خالد المعيني، التغلغل التركي في العراق ... مصالح أم أطماع، مركز التحرير للدراسات،**
http://www.alrasheednet.com/news/3402?language=arabic

المستقبلية سواء نحو مزيد من الاستقلالية او الانفصال، لذا تسعى تركيا كما دول الجوار الآخرى ان يكون لها رأي في صياغة التركيبة او تشكيلة الحكومة العراقية بجوانبها المتعددة بالقدر الذي يحفظ التوازنات داخل المنظومة السياسية في العراق . في الوقت ذاته الاحتفاظ بعلاقات متميزة مع اقليم كردستان من خلال التحرك نحوه من منطلق القوة وفهم اهمية المصالح التي يمثلها الاقليم الثاني، التعاون الإقليمي مع دول الجوار العراقي والتنسيق معها لاتخاذ سياسات موحدة تجاه أي امكانية لتقسيم العراق وبقائه موحدًا[1].

كما ان للنفط أهمية كبرى في استراتيجية تركيا حيال العراق، اذ تركز الاستراتيجية التركية على استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان كركوك الذي يوفّر لتركيا موارد دخل مهمة.كذلك فان العراق يمثل اهمية اقتصادية في الاستراتيجية التركية التي تسعى عبر عدة وسائل الى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق ان اركان الاستراتيجية التركية تجاه العراق قد تكاملت بابعادها السياسية والامنية والاقتصادية وبذلك تكون تركيا قد حققت نسبة من الفعل الاستراتيجي المثمر في احدى اهم دول عمقها الاستراتيجي .

والحقيقة أن التحرك التركي تجاه العراق قد اخذ اشكالا متعددة منها المرن والثابت وهذا التحرك في الاساس ليس طارئا ولا هو رد فعل لضغوط معينة، ولكنه حلقة في أجندة مدروسة بذكاء تنطلق من رؤية إستراتيجية واضحة المعالم وواسعة الأفق، استهدفت بالأساس الافادة من الوضع الجديد في العراق والمشاركة في صياغة وترتيب الاوضاع فيه بالقدر الذي يحفظ مصالحها ويديم تحالفاتها انطلاقا من مكانتها الاقليمية وتاثيرها السياسي وفاعلية استراتيجيتها التي تقوم على محاكات الوقائع وتوظيف التغييرات لصالح اهدافها العليا[2].

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق، ورقة مقدمة في مؤتمر دول جوار العراق، بيروت،آب ٢٠١٠. : على الرابط : https://leilanrahbany.wordpress.com/2010/08/31

[2] لمزيد من المعلومات حول دور النفط في التوجهات التركية حيال العراق ينظر عصام الجلبي النفط مرتكز اساسي للعلاقات البينية العراقية التركية في مجموعة باحثين ، العرب وتركيا ، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ، تقديم محمد نور الدين، ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢ ،ص ٣١٣ ، ٣٢٣ ،

المحور الثالث : دائرة التحرك الاستراتيجي التركي تجاه العراق

امتازت السياسة التركية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣بالتحفظ الشديد وعدم الإنفتاح الواسع على التجربة العراقية، الا ان التحول النوعي في السياسة التركية تجاه العراق يمكن تلمسه مع تبني تركيا لمنهج تحرك (الجنوب للشمال) جيوسياسياً،حيث استند التفكير الاستراتيجي التركي الى ان الثقل النوعي للعراقي تمركز في الجنوب والوسط، وعليها أن تعمل على اختراق الجبهات السياسية والإقتصادية والثقافية للجنوب والوسط العراقي إذا ما أرادت التأثير والمشاركة في صناعة مستقبل العراق. وترجمت هذه السياسة بانفتاح نوعي على القوى السياسية والدينية والإقتصادية الشيعية تحديداً بما في ذلك الإنفتاح الكبير على حكومة المركز.

وتدرك تركيا جيداً البنية الهشة للعراق بفعل الإنقسام السياسي المشرعن للإنقسام العرقي الطائفي والمفتوح على الإحتمالات كافة، وتعلم جيداً أنّ تكاملي من السيناريوهات سواء بإعادة إن تاج الدولة المركزية الموحدة أوالمضي بمشروع الفدراليات أو حتى التقسيم سيؤثر على بنية الدولة التركية ذاتها. وبرغم تحالفها مع بعض النخب والقوى السياسية العراقية على أساس مذهبي، إلا أنّ المؤشرات العامة للسياسة التركية الفعلية تمتاز بخطوات تكتيكية مكنتها من الإنفتاح على التنوع العراقي العرقي المذهبي السياسي وتمتاز أيضاً بدبلوماسية مكوكية نشطة وناعمة مع مختلف القوى السياسية والدينية العراقية وحكومة المركز. وتنبع هذه الخطوات من استراتيجية شاملة تحدد الخطوط الاساسية للتقارب الحذر والدخول على خط المشهد العراقي وهي جزء من ما بات يعرف بنظرية (العمق الإستراتيجي)، التي وضعها أحمد داود أُغلو، وزير خارجية تركيا السابق ورئيس الوزراء الحالي الذي رأى أن تركيا ركزت كثيراً على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث أهملت مصالحها الأخرى في مناطق نفوذها الطبيعية[1].

[1] ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق–الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية–،عرض: عفيف عثمان (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون) ٢٠١٠ في المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد ٢٨/ خريف ٢٠١٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ص١٥٧-١٦٢ ، كذلك ينظر حسين درويش العادلي، الإستراتيجية التركية تجاه العراق – نظرية الجنوب للشمال ، بدل نظرية الشمال للجنوب، صحيفة القوة الثالثة الالكترونية ، على الرابط
http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=78758

وتقوم الرؤية الإستراتيجية التركية على (ضرورة استقرارالعراق، ولا سيما في مجال الامن والطاقة). ولهذا الغرض حددت تركيا مسارات معينة للحراك الاستراتيجي ترتكز الى مكوناتٍ ثلاثة: سياسية واقتصادية وامنية .

فسياسياً، حددت تركيا خيارات التوجه الاستراتيجي نحو تطورات الوضع السياسي في العراق مستغلة غياب ثقل العراق الجيو- استراتيجي والاوراق التي تمتلكها للدخول في تفاعلات البئية الداخلية العراقية. وهي تفهم ان قضية التركمان لم تعد بطاقة رئيسة ممكنة بالنسبة لها في مساعيها لابقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية، فاوضاع التركمان في كركوك وانقسامهم الطائفي وضعف احزابهم السياسية من حيث التاييد الداخلي وشكل الرهانات التركية التي اخفقت في جمع التركمان في كيان سياسي واحد وشامل ادت الى ان يكون التركمان متكأ ضعيفا لا تستطيع انقرة ان تبني سياستها عليها في شمال العراق، لذا تحاول تركيا الظهور بمظهر الطرف المحايد الذي يقف بمسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي مبتعدة عن التورط في السياسة الطائفية التي تصطبغ بها سياسات الشرق الاوسط والعراق[1]. لذا فان الملاحظ هو ميل تركيا نحو تقديم تنازلات على مستوى كركوك والأكراد مقابل ضمان عقد صفقة عراقية إقليمية تتمكن من خلالها تامين مصالحها والحصول على شهادة حسن سلوك أمريكية والاعتراف بها كلاعب إقليمي ودولي لتولي ملفات الشرق الأوسط فيما لو نجحت بملف العراق وهذا يعني في المحصلة استعادة مجالها الحيوي التاريخي في مواجهة النفوذ الإيراني المتفاقم ، وهذا التنافس التركي الإيراني في قيادة المنطقة لا يعني بان العلاقة بين تركيا وإيران فيما يخص العراق تسير باتجاه التصادم بل من الواضح أنها تسير باتجاه التفاهم وتقاسم النفوذ والمصالح على الأقل في المدى القصير.

وتدخل تركيا على مسار التحالفات السياسية القائمة بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية التي تجد فيها القدرة على توظيف الدعم الممكن باتجاه تطوير العلاقات المستقبلية بالصورة التي

---

[1] **جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة العدد٣٦، ط١، ٢٠٠٩،ص١٤٣، كذلك جنكيز تشاندار، Cengiz Çandar, "Turkmenlerin Geldigi Nokta"،Dunden Bugune Tercuman اسطنبول)، ٢٦ ابريل/نيسان، ٢٠٠٦)، ٢٠٠٦**

تضمن مصالح مستقرة ودائمة في العراق، لذا تتحرك تركيا من خلال رؤية مفادها ضرور ايجاد حالة من التوافق حتى وان كان مرحليا بين القوى الرئيسة العراقية والعمل من جانب اخر على تبني دعم جهات محددة تعول عليها في المستقبل باتجاه قضاياها المحورية في العراق ولهذا تبنت رؤى سياسية لعلاقاتها مع طرفي المعادلة، وعلى المستوى السياسي ايضا فان تركيا شخصت مبكرا اهمية المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق وادركت ايضا مقدار المكاسب التي يمكن ان تتحقق ومقدار التحديات التي يمكن ان تواجهها والمخاطر التي تحاول تركيا تجنبها لكون العراق يمثل بالمنطقة الكردية في شماله امتداد المنطقة الكردية فى جنوب شرق تركيا، حيث يرتبط اقليم كردستان العراق مع تركيا بخط حدودى بطول ٧٠٠ كيلو متر، يتميز بطبيعة جبلية وعرة، مما كان يسهل تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستانى إلى تركيا واتخاذ هذه المنطقة كملاذ امن لعملياته العسكرية كما ان تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق شكلت تحولا مهما بالنسبة للقضية الكردية من جهة إمكانية تكرار ذلك النموذج فى المناطق الكردية الأخرى فى تركيا وإيران وسوريا، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها. كما ان كردستان هي مدخل تركيا إلى العراق، وهي تؤدي دورا مهما فى رسم خريطة العراق الحديث كجار مهم لتركيا من جهة اتجاه الإقليم إلى مزيد من الاستقلال عن السلطة المركزية في بغداد، والدفع نحو عراق فيدرالي، وهو ما قد يشكل تهديدا مستقبليا لتركيايجب التعامل معه بحذر والتحسب لاحتمالاته بواقعية[١].

واقتصاديا تركزت الاستراتيجية التركية على ان يكون الدور التركي في الاقتصاد العراقي كبيرا ومميزا كمزود بالمنتجات ومصدر للمياه ومستهلك للنفط العراقي وممرا لعبور صادرات العراق النفطية الى البحر الابيض وهذا من خلال التعاون وعقد الاتفاقات لضمان استمرار الاستفادة من خطوط البترول والطاقة، حيث تمر العديد من خطوط البترول والغاز إلى تركيا عبر العراق. فهناك خط كركوك – جيهان الذى يعبر منه ربع البترول العراقى عبر تركيا يمر عبر كردستان العراق، وهناك العديد من خطوط الأنابيب الأخرى المتوقع افتتاحها قريبا تمر مثل خط أنابيب (نابوكو)الذي

[١] عبدالله عرفان، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان،

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362587

سيتم من خلاله تصدير الغاز العراقي إلى أوروبا.كما ان احتياطيات البترول والغاز الموجودة في العراق تمثل احدى اهم العوامل التي تدفع بتركيا للتوجه اقتصاديا نحو العراق.

وتقدر تركيا وجودإمكانيات استثمارية هائلة في بناء وتعمره العراق حيث يعاني الهيكل الاقتصادي العراقي من اختلالا تمتد جذرة وبنيوية نظرا لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية، وضعف في قطاع الصناعة والزراعة، وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص مما يشكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، خاصة الطاقة والتشييد والبناء، بالإضافة إلى الصادرات للمنسوجات والأغذية ومواد البناء. وهو ما يتوافق مع توافر الأموال، نتيجة لصادرات النفط والغاز الوفيرة[1].

ويحتاج العراق إلى مزيد من الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية. لذا فان تركيا تجد ان العراق يمثل ارض خصبة يكمن الاستثمار فيها، وبالفعل فان الشركات الاستثمارية التركية وجدت ضالتها في اقليم كردستان واسست مجموعة شركات تركية للعمل والاستثمار في معظم المجالات في الاقليم

وبالانتقال الى المستوى الامني فان الاستراتيجية التركية في هذا الشأن تمثلت في الحد من حالة التشرذم السياسي في المشهد العراقي بالقدر الذي يدفع باتجاه منع الانقسامات السياسية التي تمثل حافزا ضئيلا للاكراد بالاستمرار في روابطهم بالدولة المركزية. وبتقييم هذه المواقف تتبنى تركيا تحركا استراتيجيا لضمان امنها القومي من التحدي الذي يمثله (حزب العمال الكردستاني) من خلال التعامل السياسي والدبلوماسي اي اللجوء نحو القوة الناعمة على النموذج الكردي مع ابقاء امكانية اللجوء الى القوة الصلبة قائما بل فعليا . كما ان موضوعة المياه وحصص العراق فيها تعد من الاولويات الامنية والاستراتيجية التي يمكن ان تمارس عبرها تركيا دور مهم في الشأن العراقي لذا فان الرؤية التركية في هذا الجانب تستند الى ضرورة استمرار وديمومة الاشكاليات والتباطؤ في ايجاد حلول جذرية للقضايا العالقة وبالذات مع العراق بغية الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية والامنية والاقتصادية من الدول المشتركة في نهري دجلة والفرات[2].

---

[1] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[2] عبدالله عرفان، مصدر سبق ذكره

دراســــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــ
العدد الستون ═══

وامنيا ايضا فان الاحداث الامنية التي يشهدها العراق في المرحلة الراهنة والمتمثلة باستيلاء تنظيم (داعش) على اجزاء واسعة من العراق في محافظات الموصل وصلاح الدين والانبار وجبل سنجار واقترابه من اقليم كردستان، وكذلك تهديده القريب من الحدود التركية في سوريا وبخاصة في مدينة عين العرب (كوباني) اثرت وبشكل ملحوظ على الاستراتيجية الامنية التركية تجاه العراق وسوريا، حيث وقفت تركيا امام مفترق طرق اما الابتعاد والانزواء والدفاع عن امنها بنفسها او المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة التنظيم في العراق وسوريا لذا فأن التوجه الامني التركي في هذا الجانب ركز على ان تكون تركيا ذات تأثير في الوضع الامني الجديد وان تبقى تمتلك مقومات التاثير في معادلة التوازن الامني في العراق وسوريا وان تبقى مصالحها مستقرة وامنة على وفق حساباتها التي تتطلب شروطا محددة للانضمام إلى التحالف العسكري بقيادة واشنطن فهي ترى بأن "رحيل النظام السوري" يجب أن يبقى من الأولويات. كما وتريد الحكومة التركية في ظل التزايد الكبير والمقلق لأعداد الإرهابيين في سوريا والعراق والتهديد الذي يشكلونه على دول المنطقة، بأن تشمل العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب اتخاذ التدابير اللازمة لتجفيف هذا "المستنقع" من الإرهاب وتأمين الاستقرار في المنطقة وعدم تركها للفوضى بعد نجاح العمليات العسكرية[1].

ومن هنا يتضح حجم التداخل بين العراق وبين الأمن الداخلي لتركيا وسياستها الخارجية ومصالحها الاقتصاديةمما يبرز السياسات الخارجية والاستراتيجية المتبعة بكل جوانبها لتركيا تجاه

---

[1] **محمد عبد القادر خليل، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "داعش، تحليلات ، السياسة الدولية ، على الرابط**

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4969/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%20%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%20.aspx

العراق، باعتبارها امتدادا لقضايا داخلية من جهة، وتعبيرا عن مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية إقليمية من جهة أخرى.

المحور الرابع : العراق في الاستراتيجية التركية .. رؤية مستقبلية

نتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة وطبيعة التفاعلات الجارية بين القوى الرئيسية في النظام الاقليمي ونتيجة للدور المحوري الذي يمثله العراق بكل تداعياته واشكالياته وعلاقاته ومدى تاثيره في دول الجوار وبخاصة تركيا فانها حتل مكانة متميزة على سلم اولويات الاستراتيجية التركية في المرحلة الراهنة وفي بعدها المستقبلي ايضا، فقد كانت التطورات العراقية وما تحتويه من ملفات معقدة مفصلاً هاماً في إحداث تحول في طريقة تعاطي صانع القرار التركي مع عدد كبير من القوى الإقليمية والدولية، تضافر ذلك بصورة وثيقة مع رؤية جديدة حملها(حزب العدالة والتنمية) في اطار توجهاته السياسية، هذه التحولات كانت مؤشرات إلى إن الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة والعراق على وجه الخصوص بدات تصاغ من جديد وفقاً لأسس جديدة، لذا فان التوجه الاستراتيجي التركي الذي يحاكي مكانة وموقع العراق يستند الى عدة مقومات اساسية قوامها موازنة العلاقات والمصالح بالدرجة الاولى، من خلال تقييم المكاسب في ضوء التحرك والعلاقات القائمة وتحديد النمط السياسي للتعامل معالم لف العراقي بالاستناد الى النتائج، لذا فان فهم اهمية التوجه نحو العراق من خلال سياسة متعددة الابعاد والمراحل والابتعاد عن التوجه الاحادي في العمل الدبلوماسي كان حاظرا في الذهنية السياسية التركية، على هذا الاساس اتسمت السياسة التركية بسمة الانفتاح على عدة مستويات لتشمل جميع العناصر التي يمكن لتركيا ان توازن المكاسب من خلالها مع علاقاتها بالعراق والقوى الاقليمية الاخرى وربط علاقاتها مع العراق والاطراف الاخرى واتباعا وبدبلوماسي جديد بالتعامل مع الملف العراقي والانتقال إلى مرحلة جديدة تُعرف بها تركيا بدولة "المركز" من اجل أن تكون تركي ابذلك مساهمة، ولاعبا في التفاعل السياسي داخل العراق[1].

لقد وجدت تركيا ان خياراتها في العراق قد ازدادت بعد الانسحاب الامريكي ولاسيما قدرتها على منع بعض التطورات التي قد تؤدي إلى تهديد وحدة العراق من الحدوث، لذا فهي على قدرة بأن

[1] مشى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٠٣ – ٢٠١٠ / ٥ / ١٣.

تفرض نفسها في الساحة العراقية[1]. وتستطيع تركيا جني مزايا أخرى من المحفزات الإيجابية أمنها تعديل مسار العلاقات مع العراق والانطلاق بأفاق جديدة في شتى المجالات ، مما يمهد لحل تدريجي للخلافات والملفات العالقة ، مما يسهم في تعزيز التعاون الامني والاستخباري والمعلوماتي . كما أن تغير الخط ابو عرض المساعدة السياسية علنا للاكراد سوف يساعد ان على تخفيف التوترات العرقية بين الأكراد والتركمان بحيث يصبح الحوار بشأن كركوك ممكناً[2].

ومن المتوقع أن يشهد دور تركيا في العراق تحولات كبيرة في المرحلة القادمة، فالولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحابها لم تترك الوضع العراقي دون جهة فاعلة ومؤثرة فيه وفي المنطقة ولصعوبة التكهن في امكانية قيام حكومة عراقي ةقوية تستطيع أن ترعى المصالح الامريكية في المنطقة، ليس أمام الولايات المتحدة غير تركيا كحليف قوي ومضمون ولاتعوزها الخبرة لقراء خرائط المنطقة السياسية منها والاقتصادية والأثنية[3].

وستسعى الإدارة الأمريكية إلى إعادة ترميما لعلاقات مع تركيا، ويمكن لتركيا ان تحصد ثمار ذلك في حقل "حزب العمال الكردستاني" بالاضافة الى الترتيبات الامنية الاخرى في المنطقة أي إنها نشاطات الحزب في شمال العراق مقابل الاعتراف بالواقع العراقي، وتشير التقديرات إلى أن العلاقات التركية الأمريكية مقبلة على مرحلة جديدة من مراحل التحالف الإستراتيجيين البلدين، وهذا التحالف من منظور إقليمي هو مرحلة تحضير وتمهيد لترتيبات إقليمية جديدة وسيناريوهات متعددة في المنطقة تلعب فيها تركيا دوراً كبيراً وفاعلاً، وستكون الولايات المتحدة مستعدة على الأرجح للتعاون مع تركيا في إطار سياسة واقعية أكثر مرونة في التعاطي مع قضايا المنطقة، التي تأتي قضية العراق في مقدمتها إذ ترغب

---

[1] هنريح. بارك يطريق لا نهاية له: تحسين العلاقات الأميركية–التركية «في أصدقاء يحتاجون إلى بعضهم البعض: تركيا والولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر / أيلول، تحرير نورتون أبرامو فيتشن يويورك: مؤسسة القرن، ٢٠٠٣) معهد السلام الامريكي ،

http://www.usip.org/sites/default/files/sr141_arabic.pdf

كذلك مثنى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٠٣ – ٢٠١٠ / ٥ / ١٣.

[2] العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية

علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات ،كانون الثاني ، ٢٠١٥، ص٢

[3] هنريح. باركي، تركيا والعراق – اخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الأميركي، UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org

الولايات المتحدة الأمريكية إن يكون لتركيا سياسة فاعلة تجاه العراق تحمل جزءاً من عبئها فيه. ولابد من الاشارة الى ان معطيات الواقع تشير بوضوح الى وجود توجه نحو تطوير العلاقات بين العراق وتركيا بالاستناد الى المسار الذي تتبناه الحكومة العراقية في الانفتاح على دول الجوار والتي تعد تركيا في مقدمة هذه الدول لما لها من اهمية ومكانة في الشأن العراقي ، فالملف الامني سيكون حاظرا في معظم مسارات الاستراتيجية التركية تجاه العراق، اذ ان ما يشهده العراق من تطورات امنية وبخاصة في مرحلة مواجهة تنظيم (داعش) له تاثير كبير على الامن القومي التركي مما يتطلب مزيدا من التنسيق المشترك من اجل ان تضمن تركيا وضعا امنيا مستقرا بقدر محدد على حدودها مع العراق وبخاصة في اقليم كردستان الذي تعده تركيا معبرا حيويا الى العراق وكذلك فان الامن والاستقرار في العراق سينعكس بشكل واضح على امن تركيا بعده اي العراق من اهم مناطق المجال الحيوي الذي تمارس فيها تركيا سياستها لضمان مصالحها العليا .

خاتمة

دخلت تركيا في إختبار وتحدي كبير في مواجهة التغيير وتداعياته في العراق ، اذ دفعت التفاعلات الداخلية في هذا البلد وابعادها الاقليمية تركيا الى تغيير مضامين ووسائل تحقيق استراتيجيتها تجاهه، منطلقة من تحديد اولوياتها وما يمثله العراق من مكانة واهمية على جدول اولوياتها الاستراتيجية الانية والمستقيلية . لذا فقد حددت عناصر وثوابت ومصالح بابعاد عديدة ووازنت بين اهدافها واليات تحقيقها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والمحيط العربي والاسلامي .

وتضع تركيا ترسيخ وتثبيت مصالحها في العراق على راس اولوياتها لذا فهي تحاول المشاركة وبفاعلية في إعادة ترتيب خارطة العراق وتوازناته الداخلية على الصعيد السياسي بمايتلاءم مع حماية المصالح الاقتصادية والامنية وتحقيق الاهداف الاستراتيجية .

حيث تتضمن استراتيجية تركيا تجاه العراق على عناصر دفاعية وأخرى توسعية، وهي دفاعية بقدر ما أنها لاتزال تبنى على أساس برنامج لاحتواء القومية الكردية وهي أيضاً توسعية في أنها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير في جميع أنحاء المنطقة والعراق بشكل خاص، مع التطلّع إلى كسب أوضاع تتناسب مع ظروف يعتقد الأتراك أنهم يستحقونها. ولأنّ مستقبل العراق سيكون له قدر هائل من التأثير على كيفية تطور الاحداث في هذه المنطقة، تظلّ تركيا على إدراك بأنّ لها مصلحة بالتأثير في هذاالمستقبل.

فبالنسبة لتركيا فإنه على الرغم من وجود إمكانات وفرص واسعة تدفع باتجاه فاعلية إستراتيجية قوية تجاه العراق تتعلق بالموقع الجيوبوليتيكيا لها مو القدرة العسكرية، والدور السياسي والإستراتيجي في إطار الإستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط الا ان من اهم الاثار التي ترتبت على تركيا من جراء الوجود الامريكي في العراق، هوالانخفاض النسبي لقيمتها الاستراتيجية العسكرية العليا، اذ لم يعد الامر بتلك الحاجة الملحة الى القواعد العسكرية الجوية مثلما كان عليها الحال منذ اواسط القرن الماضي، وسوف لاتمثل تلك القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة مادامت الولايات المتحدة الامريكية قد تواجدت بثقل في قلب الشرق الاوسط، لذلك فأن "تركيا مضطرة الى مجاراة السياسة الامريكية كي تواصل تسليح وتجهيز القوات المسلحة التركية الضخمة.

لذا فان صانع القرار التركي يهدف الى تحقيق هدفين استراتيجيين من وراء الفعل المؤثر في الشان العراقي عبر الاستراتيجية الموضوعة هما: استعادة المكانة المتراجعة لتركيا في الاستراتيجية الامريكية من خلال اثبات التاثير الذي يمكن ان تمارسه تركيا في القضايا الاقليمية ولاسيما العراق وكذلك العمل على ضمان وحماية المصالح العليا في عمقها الاستراتيجي العراقي.

Iraq in Turkish strategy

Dr. Haider Ali

Abstract

Turkish strategic direction toward Iraq expresses the response to the challenges of the geopolitical location, which imposes on Turkey attention regional considerations surrounding as a threat to its national security or to establish economic relations or the movement and influence regional.

On this basis, Turkey has identified elements of its strategy toward Iraq in order to achieve the goals of central Perhaps the most important of which geopolitical security, and to ensure economic security

This goal is based on understanding of Turkey to the size of the imbalance that resulted from the change Iraq's position in the regional balance equation after 2003 and the consequent change in the structure of strategic balances and track alliances that existed.

This requires that Turkey interact with the nature of the developments in Iraq, through participation in the order in which the situation and influence in the internal environment.

Through influential act in the matter of Iraq, Turkey is working to ensure its interests in one of the most important areas of strategic depth, as well as confirmation of its position in the US strategy in the region